ISSN: 2253-0347
مجلـــة علوم الإنسان والمجتمع
Journal of Human and Society sciences
EISSN: 2602-781X
المجلد: 10 / العدد: 01 / السنة: 2021 / ص ص: 213-236

دور النظام السياسي في تعزيز قيم الانتماء لدى أفراد المجتمع

The role of political system in strengthening the values of belonging among the members of society

تاريخ الإرسال: 2019/03/21 تاريخ القبول: 2020/12/21 تاريخ النشر: 2021/03/28

أسماء بن تركي [1] لامية بوبيدي [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، *Email :* asmabiskra@yahoo.fr

[2] جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، *Email :* lamiaboubidi@gmail.com

الملخص:

تعاني بعض دول العالم الثالث مشكلات اجتماعية خطيرة كالفساد المالي، الاختطاف، الهجرة غير الشرعية... فأعوز البعض من المحللين الاجتماعيين ذلك إلى وجود أزمة حقيقية في اكتساب القيم المجتمعية، وتمثلها لدى أفراد المجتمع، في إقرار بوجود خلل وظيفي مصحوب بإخفاق في أداء عملية الغرس القيمي من طرف العديد من المؤسسات والنظم كالنظام السياسي.

جاء هذا المقال؛ كمحاولة علمية نظرية تعتمد التحليل السوسيونظري المكتبي نستقصي من خلالها الدور الفعّال الذي يؤديه النظام السياسي في تشكيل وتعزيز قيم الانتماء لدى أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي؛ تعزيز؛ القيم؛ قيم الانتماء؛ المجتمع.

المؤلف المرسل: أسماء بن تركي، *Email :* asmabiskra@yahoo.fr

المنارة للاستشارات

Abstract:

Some third world countries suffer serious social problems such as kidnapping and illegal immigration..Some social analysts attributed this problems to a real crisis in the acquisition of social values and their representation in people of society. And they also acknowledge the existance of dysfunction accompanied by failure to perform the process of value implantation by institutions and systems such political system.

This article is a theoric scientific attempt to explore the role of political system in strengthening the values of belonging among members of society.

Keywords: political system; formation; belonging values; society.

مقدمة:

مما لاشك فيه؛ أن الانسان اجتماعي بطبعه، واجتماعيته رهينة ما يصدر عنه من سلوكات وتصرفات قد ينسجم البعض منها مع الثقافة المجتمعية. إن هذه الثقافة ليست نتاجا فرديا أو محصورة بحيز زمكاني محدد، بل هي عبارة عن بناء تراكمي تشكل بتفاعل عقول أفراد المجتمع الكلي عبر الزمن، فهي محملة بآلامه وآماله، ومترجمة لفلسفته في الحياة.

تضم الثقافة المجتمعية عادة؛ كما هاما وهائلا من القيم والمعايير والعادات والمعتقدات و...التي أوجدها المجتمع عبر تاريخ زمني طويل، وتناقلها عبر أجيال متتالية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وذلك كله من أجل ضمان التماسك بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين، وبما يضمن الاستقرار المجتمعي. فيتمثلها أفراد المجتمع الواحد في سلوكاتهم، إذ هي السبيل الأوحد الذي يمكنهم من استشعار الانتماء إليه، كما تمنحهم القدرة على الاندماج بيسر فيه. وما الاقصاء والتهميش المجتمعي إلا وليد الشذوذ أو الفشل في استيعابها فاكتسابها ثم تمثلها سلوكيا. ولعل حالات الاغتراب التي يستشعرها البعض من أفراد مجتمعنا، والمستدل عليها على سبيل المثال بالهجرة غير

المنارة للاستشارات

الشرعية أو محاولات الانتحار أو الجريمة... يدفعنا إلى البحث عن المسببات وراء العجز في تمثل القيم المجتمعية عامة وبخاصة قيم الانتماء.

ونشير في ذات السياق؛ إلى أن المجتمع ومن أجل ضمان التثقيف القيمي لأفراده، نجده قد كلف مؤسسات مجتمعية كثيرة للقيام بهذه المهمة، والتي تعد بحد ذاتها بمثابة أنساق ونظم مجتمعية كالنظام الأسري والتربوي، .... والسياسي.

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد حاجته الضرورية لوجود نظام سياسي، لبناء مجتمع منظم ولإدارة شؤونه، إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يستمر ولا أن يبني تطوره الحضاري دون وجود نظام سياسي، كما أن الأفراد في كل المجتمعات بحاجة للانتماء لمجتمع قائم له نظامه السياسي الذي يعمل على تنظيمه، ليكوّن ذاته ومستقبله في ظل هذا المجتمع، فتتشكل لدى الفرد مشاعر اجتماعية تدفع به إلى التضامن والتكامل والترابط بينه وبين أفراد آخرين.

وليحقق أفراد المجتمع هذا التكامل والترابط؛ كان لابد أن يكونوا راضين عن أنظمتهم السياسية، وبالتالي الموافقة والتأييد لكل ما تتبناه هذه الأنظمة من سياسيات، ليطيعوا كل ما يصدر عنها من قرارات، ولكن هذا لا يمكن أن يتحقق دائما بين كل المجتمعات وأنظمتها السياسية.

جاءت هذه الورقة البحثية بمثابة دراسة علمية نظرية، نهدف من خلالها التعرف على الدور الفعال الذي يؤديه النظام السياسي في تعزيز قيم الانتماء لدى أفراد المجتمع. وعليه انطلقت من الطرح الاشكالي الآتي:

- ما طبيعة الدور الذي يلعبه النظام السياسي في تعزيز قيم الانتماء لدى افراد المجتمع ؟

I- القيم: يعد موضوع القيم من الموضوعات الهامة التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين والعلماء في ميادين العلم المختلفة، ولعل من بينها علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي...ومرجع هذا الاهتمام إلى كونها أحد المكونات الأساسية والجوهرية للثقافة

المنارة للاستشارات

المجتمعية، فيتم اكتسابها عبر عملية التنشئة الاجتماعية وبواسطة مؤسساتها كالأسرة، المدرسة، المسجد، والنظام السياسي...

I. 1-تعريف القيم: لقد صيغت الكثير من التعريفات حول القيم، فيعرفها حامد عبد السلام زهران على:«انها تكوين فرضي يستدل عليه من خلال التعبير اللفظي والسلوك الشخصي والاجتماعي، وهي عبارة عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط. وهي مفهوم مجرد ضمني، غالبا يعبر عن التفضيل الذي يرتبط بالاشخاص أو الاشياء أو أوجه النشاط(عبد الباسط هويدي: 2018، 119).

أما سهير كامل أحمد:« فينظر الى القيم على انها اتجاهات شاملة، أي انها حالات خاصة من مفهوم الاتجاه. وهي محصلة تطور الكثير من عمليات الانتقاء والتعميم التي تنتج اتساقا طويل المدى، وتنظيما في لسوك الفرد بوصفها إطارا مرجعيا ينظم نطاقا أوسع مدى من الاتجاه في تأثيره على الموضوعات(سهير كامل أحمد 2001، 186).

بناء على ما تقدم؛ يتضح لنا أن القيم عبارة عن مجموعة من التكوينات والتنظيمات النظرية والذهنية الانفعالية التفضيلية نحو العالم الخارجي من أشخاص وأشياء أو أوجه النشاط.

I.2 - وظائف القيمة الاجتماعية: تقوم القيم الاجتماعية بعدة وظائف في المجتمع كالتوجيه واشباع الحاجات المادية والروحية، والاختيار بين البدائل، وكذلك وظيفة التواصل والتفاعل الاجتماعي، التي تضمن لها الرسوخ والاستمرار مدى وجود المجتمع. وعموما نوجز وظائف القيم الاجتماعية على النحو الآتي (ثريا التيجاني2011، 77-81):

*الوظيفة الاجتماعية للقيمة: تتغير القيمة حسب تغير ظروف المجتمع نظرا لنسيتها، وذلك نتيجة لتفاعل الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه. وترتبط القيمة بالحاجات الأساسية للفرد. والتطور الحاصل في المحيط الاجتماعي يجعل القيمة تقوم بوظيفة اجتماعية، حتى وإن أصبحت لا تخدم حاجات الناس أو ضعف اداءها في المجتمع بفعل ظهور قيم اخرى حلت محل القيم السابقة.

المنارة للاستشارات

*الوظيفة التوجيهية للقيمة: تكمن الوظيفة الاساسية للقيمة في توجيه الأفراد والجماعات نحو اتجاهات معينة، فتسم في تحقيق إرضاء لحاجاتهم الروحية والمادية. ويكون ذلك التوجيه على أساس معياري تختاره الجماعة وتضبط خط مسارهاحسبه حتى يصبح ملزما لها.

*الوظيفة التفضيلية للقيمة: لاحظنا من قيام القيمة بوظيفة تفضيلية في المجتمع من خلال الكم الهائل من القيم الموجودة فيه، مما يتيح للأفراد فرصة الاختيار بين بدائل ايجابية وصالحة لتنظيم المجتمع وإرضاء الأفراد والجماعات فيه. ويكون ذلك على أساس بناء معياري يتضمن قواعد ومقاييس وأنماط للسلوك، ويشكل بذلك معايير اجتماعية يقاس بها ويحكم على السلوك الفردي أو الاجتماعي ويحكم بقبوله أو رفضه. ويعتمد هذا التقويم أساسا على سلم قيم خارج عن التقديرات الشخصية للافراد، وبذلك يجد الأفراد أنفسهم مجبرين على التكيف مع هذا السلم المفروض عليهم بسبب ما يملكه البناء المعياري من سلطة معنوية يصعب التخلص منها.

*وظيفة التماسك الاجتماعي للقيمة: تصبح القيمة أداة التماسك الاجتماعي بين الأفراد في المجتمع، حيث تتماسك الجماعة وتتعصب لبعضها البعض تبعا للقيم التي تتبناها، وتحافظ بذلك على كيانها وتعمل على تطورها.

*الوظيفة التنظيمية للقيمة: تؤدي القيمة وظيفة تنظيمية، إذ من خلالها يتم ترتيب حاجيات وأولويات المجتمع، كما انها تسهم في تخليصه من الفوضى التي يعيشها أفراده. فالمجتمع أو الجماعة التي تعيش دون قيم تضبطها وتوجهها وتنظمه، هي حتما تعيش في حالة من الفوضى المجتمعية.

II- تعريف الانتماء:

يرتبط الانتماء بالتوافق الذي يعني قدرة الفرد على حل صراعاته وتوتراته الداخلية باستمرار حلا ملائما، وإقامة علاقات مناسبة، ومسايرة لأعضاء الجماعة التي ينتمي إليها. ويحظى في الوقت نفسه بتقدير واحترام الجماعة لآرائه واتجاهاته. فالسلوكيات الإيجابية التي يبديها الفرد في علاقته مع غيره من أفراد مجتمعه، تنطوي على درجة من الانتماء،

المنارة للاستشارات

يقيمها الفرد إزاء موضوع توافقه سواءً كان الأسرة أو جماعة مهنية أو دينا أو مذهبا أو وطنا (محمد بدير كريمان : 1995، 125-126).

II.1- تعريف الانتماء لغة: تتفق معظم التعاريف اللغوية على أن الانتماء يشتمل على مقومات النمو والزيادة. وهو أيضا بمعنى الانتساب والرفعة، حيث أن الانتساب إلى الأب هو الارتفاع إلى مستوى النسب إليه.

فجاء في"المعجم الوسيط": «"نما" الشيء-نماءً، ونُمُوًّا: زاد وكثر، يقال ونمَى الشيء: رفعه أَعلى شأنه، يقال: ونَمَى فلاناً إلى فلان: نسبه إليه (مجمع اللغة العربي 2004، 956).

بينما معجم "مقاييس اللغة" أشار إلى أن الانتماء بمعنى الانتساب إذ جاء فيه: «انتمَى فلان إلى حسبِهِ: انتسب (أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، 1389، 840)

ويضيف "الفراهيدي" في إعطائه المعنى اللغوي لمصطلح الانتماء: «ونميت فلاناً في الحسب، أي: رفعته، فانتمى في الحَسَب، أي: رفعته، فانتمى في حَسَبه، والشَّيء ينتمي، أي: يرتفع من مكان إلى مكان» (الخليل بن أحمد الفراهدي، دت، 206)

وجاء في "لسان العرب": «ونَمَيْتُه إلى أبيه نَمْياً ونُمَيًا وأَنْمَيْتُه عزَوته ونسبته وانْتمَى هو إليه انتسب وفلان يَنْمِي إلى حسَبٍ ويَنْتمِي يرتفع إليه وفي الحديث مَن ادَّعَى إلى غير أَبيه أَو انتَمَى إلى غير مواليه أَي انتسب إليهم ومال وصار معروفاً بهم » (محمد بن مكرم بن منظور، دت، 341).

بينما في اللغة الإنجليزية جاء في قاموس "Webester"، أن كلمة "Belongingness" مشتقة من الفعل "Belong" بمعنى: «ينتمي، أو ذو علاقة وثيقة ويتمتع بالعلاقات الاجتماعية الضرورية للاندماج في الجماعة».(Webster`s1996, P. 143)

نلاحظ أن هذا القاموس في تعريفه للانتماء ربطه بطبيعة العلاقات التي تكون بين أفراد المجتمع، لتسهل على الفرد الاندماج مع الجماعة وأضاف صفة لهذه الرابط بأن تكون علاقات متينة بين الأفراد.

المنارة للاستشارات

2.II-تعريف الانتماء اصطلاحا: يعد مفهوم الانتماء من المفاهيم الأكثر تداولا؛ إلا أنه رغم ذلك لم ينل الاهتمام الكافي من طرف الباحثين والمتخصصين، وكغيره من المفاهيم الأخرى في مجال العلوم الاجتماعية لم يتفق الباحثين حول وضع مفهوم موحد له. فالبعض يرى الانتماء: «عضوية الفرد في الجماعة»، أي ضرورة أن يكون الفرد جزءً من الجماعة، بينما الارتباط بها يخضع للسعي العام للفرد نفسه، وآخرون يرون ضرورة اشتمال الانتماء على الجانبين، أي كون الفرد جزءً من الجماعة، وارتباطه بها في الوقت نفسه.

كما يعرف الانتماء بأنه: «شعور الفرد بكونه جزءًا من مجموعة أشمل أسرة، أو قبيلة، أو ملة، أو حزب، أو أمة، أو جنس، أو نحو ذلك ينتمي إليها وكأنه ممثل لها، أو متوحد فيها، أو يقمصها، ويحس بالاطمئنان، والفخر، والرضى المتبادل بينه وبينها، وكأن كل ميزة لها هي ميزته الخاصة» (وليم الخولي، 1976، 72).

هذا التعريف ربط الانتماء بإحساس الفرد بالاطمئنان نتيجة لأنه عضو من جماعة معينة، كما يمكن أن نستنتج من هذا التعريف أن الانتماء رغبة في توحد الفرد مع الجماعة التي ينتمي إليها.

ويعرف أيضا بأنه: «نتاج لتلك العملية الجدلية بين الفرد من حيث أن لديه حاجات مادية، ومعنوية لابد من إشباعها، وبين الجماعة من حيث كونها مصدرًا لتحقيق هذا الإشباع، أو خفض التوتر الناتج عن نقص تلك الحاجات (لطيفة إبراهيم خضر، 2000، 107).

إن التعريف الأخير اعتبر الانتماء حاجة من حاجات الأفراد، إذ يجد فيه إشباع الجماعة لحاجاته بالانتساب لمجموعة ما على اختلاف طبيعتها وما تحققه من احتياجات للفرد المنتسب إليها. كما يشكل أيضا الفرد علاقات بينه وبين غيره من أفراد الجماعة المنتسب إليها، كونه أصبح جزءا من المجموعة المنتسب لها، فسيشكل علاقات تربط بينهم.

المنارة للاستشارات

وجاء في قاموس مصطلحات علم الاجتماع أن مصطلح الانتماء الاجتماعي يشير إلى:« الانتساب إلى ثقافة معينة في مجتمع ما، حسب المعايير والضوابط الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع(فاروق مدّاس، 2003، 37-38).

ومن جملة التعريفات السابقة؛ يمكن القول أن قيمة الانتماء؛ تظهر في مجموعة من العلاقات الاجتماعية يشكلها الفرد بينه وبين جماعات المجتمع الذي يعيش به، فتنتج لديه شعوره بالاطمئنان والشعور بالذات والمكانة الاجتماعية، والذي يتجسد في تمثل قيم ومعايير الجماعة التي ينتمي إليها.

III- النظام السياسي والعوامل المؤثرة فيه:

يؤثر في النظام السياسي كغيره من النظم الاجتماعية الأخرى العديد من العوامل، بصفتها جزءا منه ولا يمكن له أن يحقق التوازن والاستقرار إلا بمراعاة هذه العوامل، حتى يتمكن الفاعلون في هذا النظام من تحقيق الحريات والقيام بالواجبات المطلوبة منهم، وكذلك أخذ حقوقهم وحفظ حقوق كل أفراد المجتمع.

وفيما يلي نعرض أهم العوامل المؤثرة في النظام السياسي.

1.III- درجة وعي الشعب وثقافته: تلعب درجة وعي الشعب وثقافته دورا أساسيا في رسم وإنجاح خطط التنمية السياسية، فبوجود ثقافة ووعي سائد بين أفراد المجتمع، يكون بإمكانهم إدراك مصالحهم على حقيقتها. كما يساعدهم ذلك أيضا على وضع حد للأنانية وذلك بتغليب العقل والمنطق، واحترام الحقوق والحريات الممنوحة لهم، واستعمالها لما يحقق المصالح العامة.

إن الشعوب ضعيفة الوعي والثقافة تفهم الخلافات على أنها صراع يجب أن ينتهي بقضاء بعضها على بعض. فتكون نظمها السياسية تتسم بالاضطرابات والتشكيك والدعاية المغرضة، والاختلافات الدينية والطائفية والعقائدية والإقليمية، مما يدفع في النهاية هذه النظم السياسية إلى اللجوء إلى استعمال وسائل العنف، وما ينتج عن ذلك من عدم استقرار سياسي. وحتى يستطيع أفراد أي مجتمع ما أن يصل إلى مرحلة يمكن فيها فهم نفسه بنفسه وبالشكل الصحيح، يجب أولا التخفيف من حدة انقساماته والصراع بين مختلف فئاته، ولا يكون ذلك إلا عن

المنارة للاستشارات

طريق رفع المستوى الثقافي لأفراد المجتمع وزيادة الوعي السياسي بينهم (عبد الله حسن الجوجو، 1996، 22-23)

III.2- درجة النمو الاقتصادي: يرتبط التطور الاقتصادي لأي مجتمع ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي، كما أن هذا التطور الاقتصادي له تأثير على النظام السياسي. ومن أنجح الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها التخلص من أسباب التخلف الاقتصادي في الدول النامية، العمل على زيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى التخلص من السيطرة الاقتصادية الأجنبية بجميع أشكالها وغيرها من الأسباب. وتحقيق ذلك يقوم على وضع خطط للتنمية الاقتصادية، وهو ما يتطلب بالضرورة توسيع مجالات تدخل الدولة أو النظام السياسي للدولة، وفشل الأنظمة الاقتصادية في تحقيق التنمية، يؤثر بالسلب على النظام السياسي وتفشل طموحاته التنموية.

III.3- الأفكار السائدة في الأوضاع الاجتماعية: ويقصد بالأفكار السائدة مجموع الأفكار التي تلقى قبولا لدى من يؤثرون في الحياة السياسية، ويلعبون دورا أساسيا في توحيد الرأي العام. هذه الأفكار التي تعود بالأساس إلى العادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن هنا يطرح التساؤل: هل تبلورت أفكار هؤلاء المؤثرين في الدول النامية في واقع المعطيات الثقافية الذاتية أم أنها مجرد حصيلة مؤثرات ثقافية خارجية؟

III.4-الظروف السياسية للدولة: تأثير ظروف الحياة السياسية للدولة على استقرار نظامها السياسي، لا يقل أهمية عن تأثير العوامل الأخرى سابقة الذكر. لأن الدول التي تسودها الانقسامات العنصرية والطائفية أو السياسية، غالبا ما تعاني من عدم الاستقرار السياسي، وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لوحدتها الوطنية ويحول دون تحقيق أي نجاح في التنمية السياسية (عبد الله حسن الجوجو، 1996، 23-26)

IV- خصائص سلوك الأفراد نحو النظام السياسي: تعتبر سلوكات الأفراد تجاه النظام السياسي تجسيد لمجموع القيم التي يتبناها الفرد من جهة، وتجسيد لطبيعة

المنارة للاستشارات

تأثير النظام السياسي على القيم من جهة أخرى، إذ تتميز هذه السلوكات بعدة خصائص من بينها: الارتباط بالنظام السياسي، الطابع الاجتماعي لهذه السمات تظهر طبيعة السلوك.

1.IV- الارتباط بالنظام السياسي: لا يمكن أن يفهم أو يدرس سلوك الأفراد تجاه النظام السياسي بمعزل عن السمات الضرورية أو السياسية الأخرى القائمة في المجتمع، فإذا جاز اعتبار أنماط السلوك الجزئية السياسية المحورية، فإن حركتها تعبر عن نفسها عن طريق مختلف المؤسسات والبنيات والعمليات، وحركة هذه الأنماط متصلة بالقدرة. أي أن السلوك السياسي لا يمكن أن يميز بين الوجوه الأخرى للسلوك الاجتماعي، إلا من حيث اتصاله بوسائل وغايات تظهر قدرته ومختلف حركاته في علاقته، من مختلف المؤسسات والفئات الاجتماعية من خلال صنع القرارات والوظائف والسلوك الفردي والجماعي وطبيعة القيم المرتبطة بهذه القدرة أو التوزيع السلطوي للقيم.

2.IV- الطابع الاجتماعي: يعتبر سلوك الأفراد تجاه النظام السياسي في العموم عبارة عن سلوك جماعي، فالأفراد يتصرفون اتجاه النظام السياسي، في كثير من الأحيان كأعضاء متفاعلين في جماعة معينة كالعائلة والنقابة والحزب...إلخ (عطا محمد زهرة، 2008، 235).

3.IV- تنوع سلوك الأفراد نحو النظام السياسي: لا يختلف إثنان في أن الهدف الأساسي من وجود النظام السياسي هو تنظيم المجتمع والمحافظة عليه، ولكن الأفراد لا ينظرون في العادة إلى هذه الغاية إلا من زاوية مصالحهم الخاصة، أو بالقدر الذي يؤمن لهم تلك المصالح. وبذلك فإن النظام السياسي يتحرك وفقا لقيم أفراد الجماعة السياسية، وأن يعمل النظام أيضا على إشباع حاجاتهم المختلفة في إطار الترابط والنظام. وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في تقرير مصيرهم وإدارة شؤون حياتهم في قنوات رسمية ومنظمة تدخل في نفس هذا الإطار.

ولكن قد يميل النظام السياسي أحيانا إلى الإخلال بالنظام وإساءة استعمال السلطة، وتظهر ذلك التجارب الكثيرة عبر التاريخ. فالسلطات التي تقتضي الضرورة بأن يمتلك

المنارة للاستشارات

النظام السياسي لأجل قمع العنف وحفظ النظام، وتمارس من قبل أشخاص طبيعيين، قد تكون فيهم الروح الفردية أقوى من المشاعر الاجتماعية، ويترتب على ذلك أنه إذا تركزت السلطات المخولة لهم بلا ضبط ورقابة فإنهم سيحولونها إلى أدوات تمارس القمع والاضطهاد على أفراد الجماعة فيصبح النظام السياسي بذلك أداة للاستبداد.

فقد عُرف بأن الأنظمة السياسية المطلقة بكل أشكالها، تستبعد جميع وسائل المقاومة لسلطتها إلا وسيلة القوة، وطبعا لا يترك لأفراد المجتمع خيارا إلا الخضوع للجور مهما كان كبيرا أو عظيما، وعدم اللجوء إلى القوة لخلع النظام السياسي القائم، ولكن لتفادي مثل هذا الأمر يقوم النظام السياسي بالضرورة بحماية نفسه، ويترتب على ذلك أن تصبح القوة حتما المبدأ الواقي لكل هذه الأنظمة السياسية (عطا محمد زهرة، 2008، 241-242).

فسلوك الأفراد نحو النظام السياسي منتوع، أي أنه لا يأخذ وضعا واحدا من حيث الديمومة والاستمرار، فقد يكون ثابتا في جانب معين من جوانب سلوكهم اتجاه النظام السياسي، وقد يكون متقلبا في جوانب أخرى. هذا السلوك يتحدد من هذه الزاوية وفقا لطبيعة الأمور والقضايا المطروحة. كما يكون سلوك الفرد ثابتا تأييدا أو رافضا بالنسبة للقضايا الاستراتيجية؛ كالحرية والعدالة والنظام والحرب والسلام. فإذا كان مؤيدا للنظام السياسي فإنه سيسعى بثبات إلى تحقيق أكبر قدر من الاستقرار السياسي في المجتمع الذي يعيش فيه. أما إذا كان معارضا فإنه يستمر في الضغط على مؤسسات النظام السياسي أو الهيئة المسؤولة لإحداث التغيير المرغوب في مواقف النظام. وبذلك يظل سلوك الفرد تجاه النظام لسياسي قائما مادامت القضية أو المشكلة قائمة، فإذا انتهت فإن هذا السلوك بدوره سيتوقف وينتهي. كما يتنوع سلوك الفرد اتجاه النظام السياسي أيضا من حيث درجة الشدة والضعف، وذلك لأن الفرد قد يهتم بقضايا مطروحة في بعض الأحيان، وقد يبتعدون عنها في مناسبات أخرى (عطا محمد زهرة، 2008، 236-237).

المنارة للاستشارات

V- النظام السياسي وقيم الانتماء: ترتبط حياة الفرد بمجموعة من القيم يسعى دائما إلى إشباعها، ولأن كل فرد يعيش في نظام سياسي يسعى لتلبية احتياجاته ورغباته، بذلك تصبح مهمة النظام السياسي تهيئة الظروف الملائمة للمواطنين لإشباع الحاجات المرتبطة بقيمه الاجتماعية. وذلك لأن وظيفة النظم لا تقف عند حد تأمين مستوى معيشي ملائم، وإنما تتعدى ذلك إلى تأمين مستويات من التوعية والقيم التي تدفعه نحو التقدم. حيث تختلف القيم الاجتماعية من مجتمع لآخر، ومن عصر إلى عصر، ومع ذلك فإنه يمكن الإشارة إلى قيم عامة تلتقي عندها كل المجتمعات دون تمييز تتمثل في:

* الحرية وتمثل أرفع القيم السياسية، ففي سبيلها قدمت تضحيات كبيرة.

* الحب: ويمثل قيمة سامية وجدت في تجارب الأنسان وخبراته في تعامله مع أخيه الإنسان، حيث تظهر هذه القيمة القدرة على الإيثار والتضحية، فيمكن للنظم السياسية أن يكون لها دورا هاما في تنمية هذه القيمة وما يرتبط بها من قيم أخرى تصل الإنسان بغيره وبالزمان والمكان (عطا محمد زهرة، 2008، 238-239).

1.V- القيم وعلاقتها بتجاوب المجتمع مع النظام السياسي: إن معظم نخب الأنظمة السياسية الحديثة ترى نفسها تعطي الشعوب ما تريده، بغض النظر عن مدى وطبيعة التجاوب الذي يبديه أفراد المجتمع نحو النظام السياسي. مما يثبت أن هناك نوعا من المطالبة للتجاوب الكلي حلت محل العادة أو المعتقد كالأسس الشرعية للتأييد والطاعة الشعبية. ومهما كانت الطريقة فإن كل نظام سياسي يتجاوب مع شيء، قد يكون هذا الشيء مجموعة من الضغوط والمطالب الداخلية والخارجية. وأهم الأسئلة التي تطرح هي: مع من يتجاوب النظام؟ وماهي مجالات السياسة التي يتجاوب معها (محمد نصر مهنا، 2005، 87).

كما أن طبيعة تجاوب أفراد المجتمع مع النظام السياسي يمكن أن تظهر مجموع القيم السائدة، وأيضا يمكن أن تظهر لنا أن للنظام السياسي علاقة بالقيم الاجتماعية السائدة بالمجتمع. وذلك لأن القيمة تكون حاضرة في سلوك الإنسان، وهي

المنارة للاستشارات

التي تحدد اتجاه هذا السلوك وترسم مقوماته، فتجاوب الأفراد مع النظام السياسي توضح بنية الواقع التي تلازم عمل الأفراد، والذي يمثل كل ما يرغب فيه أفراد المجتمع، أو الهدف الذي يرغبون بتحقيقه، والذي يظهر بشكل واضح علاقة النظام السياسي بالقيم (فايزة أنور شكري، 2005، ص 23).

فالمجتمعات المعاصرة تنقسم إلى نخبة حاكمة تقوم بممارسة النشاط السياسي في الدولة وتستأثر بالسلطة، ومحكومون يخضعون لرقابة وتوجيهات النخبة الحاكمة، سواء تم ذلك بأساليب قانونية شرعية أم بأساليب إكراهية. وبالتالي تقوم النخبة باتخاذ القرارات وتحديد الأهداف معتمدة في ذلك على البيروقراطية، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الارتباط الوثيق بين النخبة الحاكمة، والبيروقراطية التي تجند لخدمة سياسة وأهداف هذه النخبة(Forrest v.m,2005, p 135) .

ففي حال تمسك الأنظمة السياسية بالبيروقراطية؛ تكون أنشطتها خاضعة في غالب الأحيان لرغبات الحاكم ومن حوله، وفي هذه الحالة يكون عادة عدم اهتمامهم كبير بالمطالب والضغوط من أفراد المجتمع. أي أن النخبة السياسية على رأس النظام السياسي تشكل تقريبا المورد الوحيد للمدخلات السياسية، أي أن النخبة السياسية تكون هي المسؤول الوحيد عن إعطاء قدرا مناسبا من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، وهو ما عبر عنه ألموند بوظائف (التعبير عن المصالح وتجميع المطالب، تحقيق الاتصال بين الجهاز السياسي والمواطنين)(عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، 2007، 191).

إن النظرية الوظيفية وفي تحليلها للنظام السياسي اعتبرته نظاما اجتماعيا فرعيا من النظام الاجتماعي، وجعلت للبيروقراطية مكانة في هذا النظام، ولها أدوار مختلفة تنجزها من خلاله. فمن خلال هذه النظرية يبدو أن للبيروقراطية أكثر من وظيفة، ونذكر أهمها(بومدين طاشمة، 2011 ، 106-107).

* **الوظيفة الاتصالية:** إذ تعتبر البيروقراطية حلقة الوصل بين النظام السياسي من جانب ومختلف جماعات المصالح في المجتمع من جانب آخر، إذ يساعدها على أداء

المنارة للاستشارات

هذه الوظيفة اتصالها الدائم بجماعات المصالح، وكذلك إشرافها على المجالس والمؤسسات المحلية. مما يعطيها الفرصة لاتخاذ رد فعل معين إزاء مختلف المقترحات السياسية المطروحة، ومن ثم لها دور هام في تعبة المساندة السياسية اللازمة للنظام السياسي.

* **الوظيفة التعبيرية:** إذ تقوم البيروقراطية باعتبارها جهازا مستقلا في المجتمع له متطلباته وعليه التزاماته بالتعبير عن بعض المطالب الخاصة بها. فبعض قطاعات البيروقراطية في حد ذاتها يمكن اعتبارها إحدى جماعات المصالح القائمة في المجتمع. وهذا الوضع سائد بصفة خاصة في الدول المستضعفة التي تتسم أساسا بضعف تباين مؤسساتها، واستقلال الجهاز البيروقراطي في عمله اليومي عن مختلف مؤسسات النظام السياسي.

* **الوظيفة التجميعية:** تتولى البيروقراطية تلقي المطالب الخاصة بجماعات الضغط والمصالح والمجالس والمؤسسات المحلية، وذلك لارتباطها الوثيق فيما بينها- البيروقرطية والجماعات والمجالس والمؤسسات-، من جهة وبحكم تغلغلها في مختلف الأنشطة، كما تقوم البيروقراطية أيضا من خلال الوظيفة التجميعية بمحاولة التوفيق بين الأهداف المتعارضة الناتجة عن استقبالها للمطالب، حيث لها صلاحية إقرار أهداف معينة في المجتمع وإهمال قرارات أخرى

إن النظام السياسي المتمسك بالبيروقراطية، يوصف عادة بأن قدرته على التجاوب مع أفراد مجتمعه منخفضة، وبالمقابل إذا كان النظام السياسي ذا مجموعة قوية ناجحة من جمعيات المصالح والأحزاب السياسية التي تتأثر بها وتتجاوب معها النخبة عند وضع السياسة يمثل نظاما ذا قدرة عالية على التجاوب (محمد نصر مهنا، 2005، 87-88).

أما تجاوب نظام النظام السياسي مع أفراد المجتمع يأخذ أشكالا عدة، تتحدد من خلال معرفة ماهي الجماعات التي تشترك في تشكيل الطلب على النظام السياسي، من جهة وكذلك التعرف على نوع الاستجابات التي تقوم بها النخبة من جهة ثانية.

المنارة للاستشارات

وبذلك يمكن حصر المطالب في مجموعة صغيرة من أصحاب الأملاك أو العمال أو الضباط العسكريين وأعضاء النخبة السياسية. أو قد يكون مجال واسع، أي أن الطلب يكون من معظم مجموعات المجتمع، لكن في هذه الحالة يمكن استبعاد جماعات خاصة إقليمية عنصرية أو دينية من عملية المدخلات السياسية.

فالهياكل والاتجاهات الثقافية، التي تنتشر خلف أداء عمليات التحويل الداخلية للنظام السياسي، لها تأثير كبير على قدرته الإيجابية على التجاوب؛ فإن وجدت جماعات منظمة جيدا، يمكن أن يكون لها اتصالات خاصة بالنخبة السياسية، فإنه من المتوقع أن يكون النظام متجاوبا مع مطالبها أولا وليس مع مطالب الأفراد المجتمع، فالتكتلات البشرية يمكن إثارتها إلى حد العنف والاضطرابات قبل أن يكون لها أثر (محمد نصر مهنا، 2002، 492-493)

فكل مطلب سياسي محدد لاحتياجات معينة لأفراد المجتمع، يواجهه النظام السياسي في شكل استجابة، والتي لا تقدم فقط مزايا مباشرة معينة ولكن تمثل استجابة النظام في هذا المجال.

إن النخبة السياسية توافق على أن للهياكل المسؤولية الكافية لمواجهة احتياجات معينة، وأن تضع أدوارًا سياسية معينة مركبة مستمرة لمواجهة احتياجات مستمرة، وبهذا يصبح التجاوب من النظام السياسي يكون بشكل أتوماتيكي مباشر، فقد يكون أفراد المجتمع والجماعات لا يزالون يطالبون بالتدخل الحكومي أو تظهر تجاه معايير معينة، كأن تظل دون عمل لمدة عدة أسابيع لتحصل على تعويض عن عدم التوقف أو أن توجه الاستجابة مباشرة لمقياس معين من الاحتياجات، وتحصل البيروقراطية على المعلومات التي توضح ضرورة أداء المهام.

فقدرة النظام على الاستجابة للمطالب الشعبية؛ تعني قدرته على الاستجابة لمطالب الفئات الاجتماعية المختلفة. ونلاحظ أن هذه القدرة أكثر صعوبة في قياسها بالمقارنة بالقدرات السابقة، لأنها تتضمن مفهوم المشاركة السياسية. حيث أن الاستجابة هي الوجه الآخر لعملية المشاركة. وهنا نجد أن قياس هذه القدرة يتوقف على

المنارة للاستشارات

نسب، وعلاقات بين الجماعات الاجتماعية والفئات والطبقات، لتحديد علاقتها بمراكز السلطة. حيث يرى جابريل ألموند: أنه رغم صعوبة هذا الجانب في عملية تقييم النظام السياسي، إلا أن تطور أساليب الملاحظة والقياس يمكن أن يعطي الأمل أن يتم عملية تقييم النظام السياسي بناء على هذه المحددات (محمد نصر مهنا، 2005، 88-89).

V.2- قيم الانتماء في ظل النظام السياسي: يعتبر النظام السياسي الجزائري كغيره من أنظمة دول العالم الثالث، نظاما سياسيا متخلفا من وجهة نظر اتجاه التحديث، لطالما أن هذه المجتمعات سمتها الأساسية التخلف الاقتصادي والاجتماعي، إذ لا يمكن لأبنية متخلفة أن تولد نظاما سياسيا تنتشر فيه سمات وخصائص الدول المتقدمة من تعددية ومشاركة جماهيرية واسعة وعدالة ديمقراطية (دبلة عبد العالي، 2004، 183).

عموما يتم اكتساب الفرد للقيم بواحدة من الطرق التالية:

* التعرض لموضوع القيمة.

* التفاعل مع آخرين يتمسكون بهذه القيم.

* أو لوجود استعدادات عميقة في الشخصية تتضمن القيم المكتسبة عن طريق التنشئة (28).

وبناء على الطرق الثلاثة المذكورة في اكتساب القيم، يمكن أن نقول أن النظام السياسي له دور في إكساب أفراد المجتمع قيم معينة، ذلك لأن تفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي على اختلاف وظائفها وبالأخص التي تكون قريبة من الفرد في تفاعلاته اليومية، يكون لها الأثر الكبير في إكسابه لهذه القيم، وعملية اكتساب الفرد تكون إما بتفعيل هذه القيم أو بإعاقة الفرد لتفعيل هذه القيمة، والتي يمكن أن تعتمد في عرضها على طريقتين من الطرق الثلاثة المذكورة، والتي تتوافق والهدف من الدراسة كما يلي:

* **اكتساب القيم بالتعرض لموضوع القيمة:** يكتسب الفرد القيمة من خلال التعرض لموضوعها، إذ يمكننا أن نفسر بعض قيمنا السلبية نحو أفراد بعينهم أو موضوعات

المنارة للاستشارات

بعينها لارتباطهم وارتباطها عندنا بخبرات معينة (خليل عبد الرحمن المعايطة، 2000، 191).

إن قيمة الانتماء تعتبر واحدة من أهم القيم في حياة المجتمعات، فقوة الانتماء للثقافة أو الحضارة أو المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، تنعكس إيجابيا على البنى الاجتماعية؛ تظهر في قوة التماسك الاجتماعي، والتكافل والتعاون بين كافة المستويات الاجتماعية، وهو ما ينعكس على الاستقرار السياسي والانسجام بين القادة والشعوب (خليل عبد الرحمن المعايطة، 2000، 191).

فالأنظمة السياسية على اختلافها تسعى لبث قيمة الانتماء بين أفراد المجتمع، من خلال وظائف مؤسسات النظام السياسي بالأخص القريبة من الفرد، وذلك لتكون البنية الاجتماعية لهذا المجتمع قوية بانتشار هذه القيمة.

وإذا بحثنا نظريا عن هذه القيمة وكيف تكون موضوع؛ يتعرض له الفرد داخل المجتمع من مؤسسات النظام السياسي الأقرب له. فنجدها تظهر بالأخص في أداء هذه المؤسسات لوظائفها من خلال مؤشرات تتعرض لموضوع قيمة الانتماء عن طريق وجود التكافل والتكامل الاجتماعي بين مؤسسات النظام السياسي وكل أفراد المجتمع، لأجل تحقيق استقرار البناء الاجتماعي.

فإذا كانت مؤسسات النظام السياسي تراعي أفراد المجتمع في رسم مخططاتها، ولما يحتاج هذا الفرد، وماذا يريد كان ذلك مساعدا لكل أفراد المجتمع، لتفعيل قيمة الانتماء من خلال مشاركتهم في رسم البرامج التنموية من طرف المؤسسات التشريعية، وفي تنفيذها من طرف المؤسسات التنفيذية، في حال ما إذا كانت الأنظمة السياسية ترسخ لموضوع قيمة الانتماء بين أفراد المجتمع. بينما إذا كان عكس ذلك ولم تراعى توجهات واحتياجات أفراد المجتمع في وضع وتنفيذ البرامج التنموية من جهة، ولم تلبي هذه البرامج احتياجات الأفراد من جهة أخرى، كان ذلك عامل يعوق تبني وتفعيل قيمة الانتماء.

المنارة للاستشارات

ومنه يمكننا القول؛ أن النظام السياسي بمؤسساته بإمكانه تفعيل قيم اجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال طريقة طرحه لموضوع القيم التي يرغب في بثها للمجتمع.

* **اكتساب القيمة بتفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي:** يكون اكتساب القيمة من خلال تفاعل الأفراد مع مؤسسات النظام السياسي الأقرب لهم، أثناء أداء هذه المؤسسات لوظائفه،. وبالتالي قضاء الأفراد لمصالحهم.

3.V- النظام السياسي ومستويات قيم الانتماء: تنتشر قيم الانتماء في كل المجتمعات بدرجات ومستويات مختلفة بين الأفراد، حيث يلعب النظام السياسي لكل مجتمع دور أساسيا في رفع أو خفض مستوى انتشار هذه القيمة من خلال نوعية القوانين والتشريعات المنظمة للحياة الاجتماعية، وللعلاقات بين الأفراد بالمجتمع الواحد من جهة، ومن خلال طبيعة العلاقة المباشرة بين مؤسسات النظام السياسي وأفراد المجتمع من جهة أخرى، والتي تتجسد في الكيفية والطريقة التي تقضى بها احتياجات الفرد الاجتماعية، والتي تكون من وظائف مؤسسات النظام السياسي، إذ صنف الانتماء بناء على عوامل عدة منها:

***التصنيف من حيث طبيعة الانتماء:** وصنف بدوره إلى قسمين:

* تصنف قيم الانتماء وفقا لهذا الصنف، حين يحصل الفرد على عضوية الجماعة قبل الانتماء إليها، وفي هذا النوع يكون سعي الفرد إلى الجماعة لاحقًا لشرط العضوية الفعلية؛ حيث تكون الجماعة قد وفرت له حاجاته الرئيسية" حاجات بيولوجية – الحاجة إلى الأمن والرعاية والحب ...وإلخ". فإذا ما اتجه الشخص بمشاعره وولائه لهذه الجماعات يكون الانتماء كاملاً، وإذا ما ابتعد عنها كان الانتماء ماديًا؛ ومن أمثلة هذا النوع من الانتماء: "الأسرة –الأقارب– والوطن".

* وتكون قيم الانتماء في هذا الصنف، حين يحصل الفرد على عضوية الجماعة من خلال ميوله ورغباته، وتتغلب في هذه المجموعة مشاعر الفرد ورغباته وميوله على العضوية الفعلية في الجماعة، وبذلك تتغلب العوامل الذاتية في هذا النوع.

المنارة للاستشارات

* **التصنيف من حيث مستويات الانتماء:** وتقسم بدورها إلى:

* مستوى الانتماء المادي: ويقصد بهذا المستوى، أن الفرد كونه جزءًا من جماعة الانتماء، أي بمعنى أن يكون الفرد عضوًا فعليًا ، فتشترط العضوية الفعلية الى الجماعة لكي يكون الفرد منتميا إليها.

* مستوى الانتماء الظاهري أو الانتماء الأناني: ويعبر عنه أيضا بالانتماء اللفظي، والفرد يعبر لفظيًا عن انتمائه بغرض الحصول على إشباع مثل انتمائه لأسرة مفككة. حيث أنه منتمى لفظيًا إليها ولكن مشاعره وانتمائه للجماعات الأخرى مثل جماعة الأصدقاء والجماعة المهنية أورفقاء السوء.

*_مستوى جوهر الانتماء: ويسمى في بعض الأحيان بالانتماء الإيثاري، وهذا النوع من الانتماء يظهر من خلال مواقف الحياة الفعلية، خاصة تلك المواقف التي تتطلب تضمن من أجل جماعة الانتماء، مثل هؤلاء الأفراد يمكن أن تتسع دائرة انتمائهم من خلال قدرتهم على العطاء والحب

***التصنيف من حيث استمرارية الانتماء:** وتقسم إلى أربع أقسام:

*إنتماء دائم: ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى: "الأسرة المترابطة"–"الأقارب"–"الوطن".

* انتماء طويل: ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى: "جماعة الجيران"–"أصدقاء العمل".

* انتماء قصير: ويكون وجود هذا النوع من الانتماء لدى زملاء الدراسة.

***التصنيف من حيث موضوع الانتماء:** وتنقسم إلى:

* الانتماء للأسرة. * الانتماء للوطن * الانتماء للأقارب.* الانتماء للجيران

***التصنيف من حيث الدافع للانتماء:** وينقسم إلى:

* الانتماء إلى الجماعة نتيجة فقدان الحب لدى جماعة أخرى أو انتماء إلى إحدى الجماعات بدافع القلق والخوف.

* الانتماء القائم على توسيع دائرة الحب وهو انتماء القدوة.

المنارة للاستشارات

أما عن مؤشرات قيم الانتماء للوطن، والتي يمكن أن نستنتج منها تأثير النظام السياسي على قيم الانتماء، فاختلف الباحثين في تحديدها فقد اختلف من باحث لآخر وفقًا لطبيعة بحثه، ورغم ذلك لا يمكن فصل هذه المؤشرات عن بعضها تمامًا، ولكنها تكمل بعضها البعض ونذكر منها :

-الدعوة إلى تعزيز مكانه الوطن عن طريق إبراز الشخصيات التاريخية التي ساهمت في رفعته وارتقائه.

-الدعوة للمشاركة في الخدمة العامة (حسن علي خاطر،2001، 144):

-الالتزام بالسلوك الجيد والأخلاق الحميدة.

-القدرة على امتلاك المعارف والمعلومات عن أنظمة الوطن ولوائحه وعن مؤسسات المجتمع المدني والأمني.

-القدرة على مناقشة الأفكار والآراء بشكل علمي سليم من أجل تزويد الفرد بالكثير من المفاهيم والاتجاهات الإيجابية

-احترام عادات وتقاليد الوطن وتقدير مؤسساته واحترام أنظمته والمحافظة على ثرواته.

كما حدد ديفيد لورى وآخرون الانتماء الوطني كما يلي:

- الشعور بالثقة في الحكومة.

-الرغبة في الدفاع عن الحكومة المحلية.

- إيمان بإمكانياتها وقدرتها على حل المشكلات مستقبلا.

-الاعتقاد في أمانة الموظفين المحلين (lowery, D,et al, 1992, p89)'

خاتمة:

بناء ما تقدم؛ يتضح لنا أن الفوضى المجتمعية التي تعاني منها بعض المجتمعات الإنسانية في الوقت الراهن؛ إنما تعود إلى وجود خلل في استيعاب واكتساب فتمثل القيم المجتمعية. حيث تعد القيم بمثابة الموجه نحو قوالب السلوك القويم

المنارة للاستشارات

والتفكير السليم، فهي السبيل إلى تحقيق تماسك فاستقرار مجتمعي. ونحن نعلم أن هذا الاستقرار مرتبط بمستوى شعور أفراد المجتمع بانتمائيتهم واندماجهم فيه. بل هو رهين أداتية المؤسسات والنظم المجتمعية لأدوارها المتوقعة.

غالبا ما ترتبط قيم الانتماء بالتوافق الذي يعني قدرة الفرد على حل صراعاته ومسايرة أعضاء الجماعة التي ينتمي إليها، وهو ما ينتج لدى الفرد الشعور بالذات والمكانة الاجتماعية والذي يتجسد في تمثل الجماعة التي ينتمي إليها، هذه القيم يكتسبها الأفراد في الوسط الاجتماعي الذي يعيشون به في المراحل الأولى للاكتساب، مثل الأسرة والمدرسة، ليكون بعد ذلك لأجزاء أخرى بالمجتمع مسؤولية تفعيل هذه القيم لتتجسد في سلوك الأفراد والتي من أهمها، النظام السياسي.

هذا النظام تؤثر به عوامل عديدة منها، وعي أفراد المجتمع وطبيعة ثقافتهم، وكذلك درجة النمو الاقتصادي، وطبيعة الأفكار السائدة في الوسط الاجتماعي والتي تعود بالأساس لعاداته وتقاليده وتكون عاملا لتكوين معتقداته.

كما أن مستوى قيم الانتماء تختلف في المجتمعات باختلاف الأنظمة السياسية المسيرة لها، وذلك بما تقدمه هذه الأخيرة لموضوع هذه القيم داخل المجتمع من جهة وباكتساب أفراد المجتمع لهذه القيم من خلال تفاعل الفرد مع مؤسسات النظام السياسي، والتي يتضح من خلالها مستويات هذه القيم داخل المجتمع من جهة ثانية. هذه الأنظمة تتبع مجموع من الأسس لأجل تفعيل هذه القيم بالوسط الاجتماعي، والذي يظهر على وجه الخصوص من خلال الدور الذي تلعبه مؤسسات النظام السياسي القريبة من أفراد المجتمع، وذلك بعمل هذه المؤسسات على خلق مناخ أو بيئة اجتماعية تشجع الأفراد على تجسيد قيم الانتماء على أرض الواقع، كما يتجسد تشكيل النظام السياسي لهذه القيم من خلال قدرته على تجاوز أزماته دون التأثير على المعتقدات أو القيم الاجتماعية.

وعليه نخلص إلى أن للنظام السياسي دورا فعالا في تعزيز قيم الانتماء لدى افراد المجتمع، إذ يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في توفير الارضية الخصبة لتنامي وممارسة

المنارة للاستشارات

مثل هذه القيم، كما أنه يمثل الإطار المرجعي المؤسساتي الرسمي الذي يستند إليه الفرد في استيقاء مفهوماته ومدلولاته ومعانيه نحو الانتماء إلى الوطن.

قائمة المراجع:

1. عبد الباسط هويدي (2018)، **محاضرات في علم النفس الاجتماعي**، ط1، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
2. سهير كامل أحمد (2001)،**علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
3. ثريا التيجاني(2011)، **القيم الاجتماعية والتلفزيون في المجتمع الجزائري**، الجزائر: دار الهدى.
4. محمد بدير كريمان (1995)، **أثر بعض الأنشطة التربوية للطفل ما قبل المدرسة في تنمية الانتماء للوطن**، القاهرة: عالم الكتب.
5. مجمع اللغة العربي(2004)،**المعجم الوسيط**، ط 04، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
6. أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (1389 ه)، **معجم مقاييس اللغة**، ط 02، المجلد الأول، بيروت: دار الجيل.
7. الخليل بن أحمد الفراهدي (دت)، **كتاب العين**، الجزء الثاني، دون بلد: دار ومكتبة الهلال.
8. محمد بن مكرم بن منظور(دت)، **لسان العرب**، الجزء 12، بيروت: دار صادر.
9. وليم الخولي(1976)، **الموسوعة المختصرة في علم النفس والطب العقلي**، القاهرة: دار المعارف.
10. لطيفة إبراهيم خضر (2000)،**دور التعليم في تعزيز الانتماء**، دون بلد : عالم الكتب.

المنارة للاستشارات

11. فاروق مدّاس(2003)، **قاموس مصطلحات علم الاجتماع**، دون بلد، دار مدني.

12. عبد الله حسن الجوجو(1996)، **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة**، د ب، الجامعة المفتوحة.

13. عطا محمد زهرة (2008)، **مقدمة في العلوم السياسية**، الأردن: مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية،

14. محمد نصر مهنا(2005)، **في النظم الدستورية دراسة تطبيقية**، المكتب الجامعي الحديث.

15. فايزة أنور شكري(2005)، **القيم الأخلاقية بين الفلسفة والعلم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

16. عادل فتحي ثابت عبد الحافظ **(2007)**، **النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة**، الإسكندرية: الدار الجامعية..

17. بومدين طاشمة (2011)، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

18. محمد نصر مهنا (2002)،**العلوم السياسية بين الحداثة والمعاصرة**، الإسكندرية:منشأة المعارف.

19. دبلة عبد العالي (2004)، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار الفجر

20. خليل عبد الرحمن المعايطة (2000)، **علم النفس الاجتماعي**، عمان، دار الفكر

21. حسن علي خاطر(2001)، **المجتمع العربي المعاصر-المقومات والأنماط والثقافة دراسة تحليلية-**، عمان: دار الشروق

22. إيمان أحمد خضر(1993)، **الانتماء في برامج أطفال التلفزيون المصري**، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الطفولة، مصر: جامعة عين شمس.

EISSN: 2602-781X————————ISSN: 2253-0347

المنارة للاستشارات

23. lowery (D.) et al(1992): **citizenship in the empowered locality**, Arden affairs quartenly, vol 28 no 1.

24. Forrest (V. M (2005)**Reconciling Democracy and Bureaucracy**, Towards a Delibrative Democratic Model of Bureaucratic Accountability, Western Michigan University.

25. Webster`s(1996), **The new World dictionary of American Language**, College edition, Clevenland and New York: the World Publisher Company.

المنارة للاستشارات